

تاريخ القبول: 2023/04/01

تاريخ الاستلام: 2022/10/12

المبادرات الدولية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية

International initiatives to free the Middle East from nuclear weapons

بوسري عبد اللطيف

زرقان وليد*

كلية الحقوق

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة باتنة 1 (الجزائر)

جامعة سطيف 2

bousrilatif@yahoo.fr

walidzorgane@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مشكلة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، ونصل إلى نهاية هذه الدراسة لنلاحظ وجود عدة عقبات ، خاصة: صعوبة في تحديد مفهوم الشرق الأوسط ، ورفض إسرائيل إنشاء هذه المنطقة قبل إبرام اتفاقية شاملة مع الدول المجاورة ، بما في ذلك الملف الإيراني ، وبعد تقديم عدد من المبادرات الدولية و أسباب فشلها، نؤكد من جهة على ضرورة تعزيز قواعد الثقة بين الطرفين ، ومن ناحية أخرى الضغط على إسرائيل إما من مجلس الأمن أو من الدول المجاورة لها. على تدمير هذه الأسلحة ، وأخيرا ، افترضنا إمكانية الانسحاب من معاهدة أسلحة الدمار الشامل كرد فعل للتعامل مع البرنامج النووي الإسرائيلي و ما ينجر عنهن تبعات.

الكلمات المفتاحية: الشرق الأوسط * اسلحة نووية* المناطق الخالية من الاسلحة

Abstract

The objective of this study is to shed light on the problem of the creation of a zone free of nuclear weapons in the Middle East, and we have come to the end of this study to note the existence of several obstacles, in particular: the difficulty in defining the concept of the Middle East, Israel's refusal to create this zone before the conclusion of a global agreement with the neighboring States, including the Iranian file, and after having presented a certain number of international initiatives in the matter and the reasons for its failure we suggest on the one hand the need to strengthen the bases of trust between the parties, and on the other hand to put pressure on Israel either by the Security Council or by its neighboring countries for the destruction of these weapons, and finally, we posed the possibility of withdrawing from the treaty on weapons of mass destruction to deal with Israeli nuclear power.

Keywords: Middle east Nuclear Weapons Weapon Free Zones

. مقدمة:

كان من الملاحظ أن نجاح المعاهدات الإقليمية في إخلاء بعض المناطق من الأسلحة النووية قد ساهم بشكل فعال في تشجيع كثير من دول العالم من أجل إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية على غرار المناطق التي حققت ذلك بإبرامها معاهدات حظرت تصنيع أو حيازة أو تداول أي من أجهزة التفجير النووية. حيث تم تغطية أمريكا اللاتينية من خلال معاهدة "تلاتيلولكو Tlatelolco"، ومنطقة جنوب المحيط الهادئ بمعاهدة "راروتونغا Rarotonga"، وقارة افريقيا بمعاهدة "بليندابا Pelindaba"، خاصة في ظل الحرب الباردة التي شهد فيها العالم توترا كبيرا كاد يؤدي في كثير من حالات إلى حرب نووية حقيقية، وإذا كانت هناك معاهدات تم التوقيع عليها فإننا نشير إلى وجود العديد من المناطق المدرجة التي لم يتخذ في شأنها قرار، أو لم يتم إبرام معاهدات بشأنها، ونخص بالذكر منطقة جنوب البحر المتوسط، ووسط أوربا، وشبه الجزيرة الكورية وغيرها، إلا أن المنطقة الأكثر تعقيدا هي منطقة الشرق الأوسط، التي شهدت هي الأخرى توترا كبيرا بسبب الصراع العربي الإسرائيلي، حيث أدرج موضوع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لأول مرة في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1974 بناء على طلب مقترح من إيران التي انضمت إليها مصر في تقديم مشروع قرار اعتمدته الجمعية العامة بوصفه القرار رقم 3263(د-29) في ديسمبر 1974.

و تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق التي تثار فيها المسألة النووية بين الحين والآخر، وذلك لأهميتها سياسياً واقتصادياً وجغرافياً في المدرك الاستراتيجي للقوى الكبرى، ولهذا تتوجه المساعي الدولية في ظل نظام منع الانتشار النووي إلى صوب إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط أسوةً بالأقاليم اذ يهدف السعي لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية إلى: تجنب دول المنطقة من التعرض لمخاطر استخدام الأسلحة النووية، والمساهمة في منع الانتشار الأفقي، وتعزيز الثقة وتحسين العلاقات بين دول المنطقة، والمساهمة في الاستقرار والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فضلا عن تسهيل وتشجيع التعاون في مجال تنمية الطاقة النووية واستخدامها في الأغراض السلمية سواء في المنطقة أو بين دولها والدول خارجها. وقد تعددت المحاولات والجهود الرامية، لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، إلا المنطقة لم ترى النور حتى الآن، ومن المعروف ان اغلب دول المنطقة عدا إسرائيل موقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وان اغلبها ليس فقط لا تملك السلاح النووي، بل لا تملك حتى القدرة النووية للأغراض السلمية عدا إيران، ورغم ذلك فان الجهود التي تضافرت في سبيل جعل هذه المنطقة خالية من الأسلحة النووية اغلبها بائت بالفشل

اشكالية الدراسة:

ان انشاء منطقة خالية من الأسلحة نووية في الشرق الأوسط يعد امرا في غاية الاهمية، في وسط بيئة يسودها الصراع وعدم الاستقرار، ولكن رغم الجهود المبذولة والسعي الحثيث اقليميا ودوليا فان اقامة هذا المنطقة لم تتحقق منذ ان كانت مشروعا في السبعينيات حتى اليوم و من هنا يتبادر إلى الذهن الإشكالية التالية فيما تتمثل المبادرات الدولية لإنشاء منطقة خالية من

الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ؟

و من هنا يمكن طرح تساؤلات فرعية:

ماهي حدود إقليم الشرق الأوسط؟

ما هي اختلالات الموجودة في كل مبادرة؟

ما هي الحلول المقترحة من أجل إنشاء أوفي حالة عدم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؟
فرضية الدراسة:

ان صعوبات اقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط تعود الى عدم الاتفاق الاقليمي على النطاق الجغرافي المحدد للشرق الاوسط من جهة، و الى السياسية الانتقائية لنظام منع الانتشار النووي خصوصا اسرائيل في المنطقة، و الى غياب الردع المتبادل، مما اسس ذلك حالة من عدم الثقة حالت دون اخلاء منطقة الشرق الاوسط من الاسلحة النووية.
منهجية الدراسة:

سنحاول دراسة هذا الموضوع معتمدين في الأساس على المنهج الوصفي عند سرد الوقائع و المنهج الاستقرائي عند تحليل الأفكار أو النصوص القانونية و المنهج التاريخي في بعض الأحيان لربط المبادرات المقترحة في سياقها التاريخي ، و هذا قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة.

تقسيم الدراسة:

نظرا لأهمية الموضوع و المعوقات التي تعترض مشروع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ارتأينا تقسيم الموضوع الى:

أولا : عرض المبادرات الدولية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط الى غاية المبادرات الحديثة في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، على ان نتطرق ضمن هذا السياق ببعض المفاهيم و التعريفات التي تحدد منطقة الشرق الأوسط و مدى اختلافها

ثانيا: الخيارات المطروحة و التدابير الكفيلة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط و ذلك نظرا للظروف السائدة و الاخذ في الحسبان صعوبة و احتمالية فشل المبادرات و ماهية الخيارات او الحلول الكفيلة لنجاح مشروع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

1 : اختلاف المبادرات الدولية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

اتسمت منطقة الشرق الأوسط بتاريخ طويل ومزيج من الصراع، علاوة على تصاعد وتيرة سباق التسلح في المنطقة¹، و خلال الحرب الباردة كانت منطقة الشرق الأوسط في المرتبة الثانية بعد أوروبا من حيث تكديس عتاد الحرب وعدته، وكانت حصة الفرد الواحد من الإنفاق العسكري ومازالت على نحو متلازم من بين أعلى النسب في العالم، ومع نهاية الحرب الباردة أضحت منطقة الشرق الأوسط أسرع مناطق العالم تسلحا.²

و لان الأراضي الواقعة في هذا النطاق كانت معظمها خاضعة للاستعمار لذا كانت مسألة تحديد النطاق الجغرافي احد أهم المشاكل القانونية لإبرام اتفاقية في هذا الشأن

1.1 إشكالية التعريف بمنطقة الشرق الأوسط (تحديد النطاق الجغرافي للمعاهدة)

تبوأت منطقة الشرق الأوسط اهتماما خاصا فيما يتعلق بإخلاؤها من الأسلحة النووية منذ السبعينات، وتعاضم هذا الاهتمام الدولي عقب اكتشاف البرنامج النووي العراقي³، غير أنه لم يتم إبرام معاهدة لهذا الغرض على غرار باقي المناطق بسبب عدة عوامل من بينها الاختلاف على طبيعة حدود منطقة الشرق الأوسط.

1.1.1 الخلاف حول تحديد منطقة الشرق الأوسط

اختلف الباحثون في تحديد مكونات منطقة الشرق الأوسط، ويرجع مصدر هذا الاختلاف - في المقام الأول - إلى غياب المعيار الموضوعي لتحديد النطاق الإقليمي لهذه المنطقة، وبالرغم من انتقاد البعض لمصطلح الشرق الأوسط - كما يقول الأستاذ مصطفى كامل - باعتبار أنه مصطلح استعماري في نشأته سياسي في استخدامه⁴، إلا أنه أصبح اصطلاحاً جديداً يدرس في كثير من الجامعات وذاع استخدامه في كثير من المؤتمرات العلمية، وتجري عليه دراسات في كثير من مراكز البحوث الإستراتيجية في العالم، ذلك لأنه تعبير يتميز بعدم انحيازه لأي قوى فاعلة في داخله.⁵

ويرجح الأستاذ "حامد عطية" أنه مصطلح نقل عن البريطانيين، فالشرق يكون أدنى، أو أوسط أو أقصى بالنسبة للجزر البريطانية، وقد استخدم هذا المصطلح عام 1902 بواسطة "الفريد ماهان" صاحب نظرية القوى البحرية، وفي عام 1921 أنشأ "ونستون تشرشل" وزير المستعمرات البريطانية - في ذلك الوقت - إدارة الشرق الأوسط، لكي تشرف هذه الإدارة على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق.⁶

2.1.1 تحديد منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للهيئات الدولية و الولايات المتحدة

وفي التاريخ المعاصر اختلفت الآراء كثيراً في تحديد هذه المنطقة، وبالنظر إلى المؤسسات الرسمية في الأمم المتحدة فإننا نجد الوكالة الدولية للطاقة الذرية عرفت الشرق الأوسط - في دراسة فنية أعدتها لبحث الطرق المختلفة لتطبيق الضمانات في الشرق الأوسط - « بأنها المنطقة الممتدة من الجماهيرية العربية الليبية غرباً حتى إيران شرقاً ومن سوريا شمالاً حتى اليمن جنوباً»، ويضم هذا التعريف كل من مصر، ليبيا، إيران، الكويت، العراق، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، عمان، سوريا، الأردن، اليمن، لبنان، السعودية، بالإضافة إلى فلسطين المحتلة⁷، ويلاحظ على هذا التعريف أنه استبعد دولاً أساسية مثل السودان و الصومال بالرغم من قيام الروابط الجغرافية والثقافية والسياسية.⁸

أما تعريف الأمم المتحدة لمنطقة الشرق الأوسط فقد جاء أكثر شمولاً من التعريف السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إذ عرفتها الأمم المتحدة " بأنها كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بالإضافة إلى إيران وإسرائيل (فلسطين المحتلة)⁹. وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد عرفت منطقة الشرق الأوسط في إطار ما أعلنته من مبادرات للحد من التسلح في المنطقة مثل مبادرة الرئيس الأمريكي جورج بوش التي أعلنها عام 1991 " بأنها « المنطقة التي تمتد من إيران شرقاً حتى المغرب غرباً بالإضافة إلى إسرائيل».¹⁰

3.1.1 تحديد منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للدول العربية

أما التعريف العربي لمصطلح الشرق الأوسط الذي جاء في إطار مشروع معاهدة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كل أسلحة الدمار الشامل وهو المشروع الذي أعدته جامعة الدول العربية بواسطة الأمانة العامة بناء على توصية وقرار مجلس الجامعة في مارس عام 1993¹¹، حيث جاء في الفقرة الأولى من الديباجة تعريف مصطلح منطقة الشرق الأوسط على أنه «الأقاليم الخاضعة لسيادة أو سيطرة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بالإضافة إلى إيران وإسرائيل» وبذلك استبعد التعريف تركيا لكونها عضواً في الحلف الأطلسي.¹²

ومن الواضح من خلال هذه التعريفات المختلفة تباين وجهات النظر حول وضع تحديد دقيق للمنطقة، وذلك مرده تغليب الجانب السياسي على الجانب الموضوعي، إذ أن جميع التعريفات السابقة لم تحدد دول منطقة الشرق الأوسط بشكل دقيق، حيث

أنه كان يتعين ضم كل من موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، السلطة الفلسطينية، إسرائيل، لبنان، سوريا، الأردن، العراق، إيران، الإمارات العربية، الكويت، البحرين، قطر، عمان، السعودية، اليمن، السودان، جيبوتي، الصومال إلى دول المنطقة ليس فقط بحكم الروابط الجغرافية والدينية بينهم و لكن أيضا من أجل ضمان نجاح المعاهدة،¹³ لأنه من الناحية الجغرافية فقط كان من الممكن استبعاد دول المغرب العربي، و من ناحية أخرى - عملية - كان من الممكن استبعاد الدول العربية الإفريقية لأنها أطراف في معاهدة بيليندابا (معاهدة إخلاء منطقة إفريقيا من الأسلحة النووية) لعام 1995 والتي دخلت حيز النفاذ عام 2009.

2.1 المبادرات الدولية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية

نظرا لنجاح دول عديدة في العالم في إبرام معاهدات لإخلاء مناطق معينة من الأسلحة النووية و لتجنب خطر حرب نووية محتملة، على غرار كل من: معاهدة تلاتلوكو لعام 1967، و معاهدة راروتونغا لعام 1985،¹⁴ معاهدة بيليندابا لعام 1995، معاهدة بانكوك لعام 1995، جاءت العديد من المبادرات من أجل إنشاء "منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط" سنحاول إيجازها كالآتي:

1.2.1 المبادرة في إطار الأمم المتحدة (الجمعية العامة و مجلس الامن)

أدرجت الجمعية العامة في دورتها 29 لعام 1974، و لأول مرة بندا على جدول أعمالها يعالج هذه المسألة بحمل عنوان "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط"، وكان هذا البند بناء على طلب إيران بالدعوة إلى الحظر النهائي لصنع هذه الأسلحة و حيازتها أو تجريبها، وتم اعتماد المقترح الإيراني كأول قرار أممي (القرار رقم 3263 الدورة 29 عام 1974)، ومنذ تاريخ هذا القرار أصبحت الجمعية العامة تدرج هذا القرار في جدول أعمالها و تتخذ قرارات بشأنه. غير أنه في عام 1981 و على إثر العدوان الإسرائيلي على مفاعل "أوزيراك العراقي"، صدر أول قرار أممي في الدورة 36 للجمعية العامة بعد تقرير فريق الخبراء الذي شكله الأمين العام حينها جاء فيه: "... أنه ليس ثمة شك في امتلاك إسرائيل القدرة على صناعة سلاح نووي.."، ثم تبعه قرار مجلس الأمن رقم 487(1981)، الذي ألزم إسرائيل بإخضاع منشآتها النووية للرقابة الدولية، غير أن رفض إسرائيل لم يقابله قرارات جديدة من مجلس الأمن.

و في الدورة العادية للجمعية العامة (الدورة 40 لعام 1985) اقترحت عشرون دولة معظمها من الشرق الأوسط مشروعاً يطالب بالتنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن 487 لكن دون جدوى، و أعيد اتخاذ قرار آخر سنة 1995 حول نفس الموضوع لكن إسرائيل رفضته، مما جعل الجمعية العامة تصدر قراراً آخر في 2002 بناء على مشروع "إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط"، حثت فيها جميع الأطراف المعنية باتخاذ ما يلزم من خطوات عملية و عاجلة لتنفيذ هذا المشروع، و سرعان ما أصبح هذا الموضوع تقليداً في كل دورات الجمعية العامة.

و على الرغم من هذه القرارات إلا أن إسرائيل ظلت تنكر و ترفض كل هذه القرارات، و و أصرت على ممارسة سياسة الغموض و تجاهل القرارات فيما يتعلق بترساتها النووية، و ساعدها في ذلك الموقف الأوروبي عموماً و الموقف الأمريكي على الخصوص المؤيد لكل ما تمارسه.

2.2.1 المبادرة المصرية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل

لقد كان سعي السياسة المصرية الدءوب نحو دعم وتأييد أي مبادرة خاصة بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي انطلاقاً من موقف ثابت مفاده " أن افتراض تصور وضع إقليمي مستقر في الشرق الأوسط في وقت يشعر فيه طرف بالأمان الكامل بحكم امتلاكه وحده الأسلحة النووية، بينما تشعر الأطراف الأخرى بانعدام هذا الأمن هو ضرب من المستحيل".¹⁵ ولم تقف القيادة المصرية عند هذا التوجه بل سعت بحكم مركزها السياسي والإقليمي إلى تطوير تلك المبادرة في أبريل عام 1990 وذلك بالمناداة بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

- ركائز المبادرة المصرية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل

على النقيض من الموقف الإسرائيلي الثابت والذي يدعو إلى تأجيل مناقشة مسألة السلاح النووي الإسرائيلي وإخلاء المنطقة من هذا السلاح إلى ما بعد تحقيق السلام مع الأطراف العربية، يستند الموقف المصري في تناوله لهذه المسألة على أساسين هما: "توازن القوى" و"توازن المصالح"، باعتبارهما الطريق الوحيد للاستقرار الإقليمي.

ومما لا شك فيه هو عدم صلاحية المنهج الإسرائيلي لأن تحقيق السلام مع إسرائيل غير محدد المعالم، ولا هو ضامن لعدم تهديدها لجيرانها، ويؤكد ذلك وزير الدولة الأسبق البريطاني "أنتوني ناتج" في اجتماع للجنة نزع السلاح بالأمم المتحدة عندما قال: "إن الحاجة باتت ملحة للاتفاق على نزع السلاح لتجنب أخطار الحرب الذرية وأن البشرية كلها تجمع على أنه ليس ثمة أمل في إقرار سلم حقيقي دائم ما لم يتم نزع السلاح نزعا شاملاً وفعلياً".¹⁶

ومن هذا المنطلق اعتمدت المبادرة المصرية على العناصر التالية:

- حظر جميع أسلحة الدمار الشامل دون استثناء.
- أن يشمل الحظر جميع أسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من أسلحة الفتك والتدمير الشامل.
- أن تبادر جميع الدول في المنطقة (دون استثناء) بتقديم تنازلات متكافئة ومتبادلة في هذا الشأن.
- وضع مجموعة من التدابير والآليات للتحقيق والتأكد من امتثال جميع الدول في المنطقة للحظر المتفق عليه دون تمييز.¹⁷
- وترتباً على ذلك لم يخف البعض اعتقاده بأن المخاوف المصرية من إسرائيل ما زالت مستمرة حتى بعد التوقيع على معاهدة السلام عام 1979، لاسيما في ظل السياسة الإسرائيلية ذات النهج العدواني،¹⁸ وهو ما أكدته الرئيس المصري حسني مبارك بالقول: "إن وجود السلاح النووي في المنطقة أمر خطير للغاية، وقد يأتي أي شخص غير مترن في المستقبل ويستخدمه ضد مصر أو أي دولة عربية أخرى..... مستعدون للعمل على إزالة أسلحة الدمار الشامل من كل المنطقة بما فيها إسرائيل وإيران".¹⁹

- الموقف الإسرائيلي من المبادرة المصرية

على الرغم من الجهود العربية والمصرية، خاصة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وإظهار نيتها الصداقة وحرصها على تأييد هذه المبادرة والتي تبلورت في نشاط اللجنة العربية الفنية بإعداد مشروع معاهدة إقليمية لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي وجد تأييداً دولياً واسع النطاق حيث أعلنت وزارة الخارجية الصينية تأييدها التام لهذه المبادرة.²⁰

إلا أن إسرائيل لم تحرك ساكناً إزاء هذه المبادرة وظلت على موقفها المتشدد والمتعنت، والداعي إلى ضرورة أن تتم مناقشة هذا الأمر في إطار فعاليات اتفاقيات السلام التي يمكن أن تعقد بينها وبين الأطراف العربية.²¹

وقد استمر الرفض الإسرائيلي صفة ملازمة لموقف أي حكومة إسرائيلية من مبادرة مصر لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، رغم ما أبداه الجانب العربي المصري من مرونة، حيث قبلت الدول العربية أن يتم البدء من مستوى التعامل مع البنية الإسرائيلية النووية، والمطالبة فقط بتوقيع إسرائيل معاهدة حظر الانتشار لعام 1968 التي لا تمس " ترسانة الأسلحة النووية الإسرائيلية" على أمل أن يتم وقف أو تجميد عملية تطوير ودراسة الترسانة النووية، وفتح الطريق أمام التعامل معها، إلا أن الموقف الإسرائيلي ظل رافضا لكل عمل في هذا الشأن،²² بل وأصبح الحديث عن الترسانة النووية الإسرائيلية حسب الأستاذ BIAD من طابوهات السياسة الدولية مما يعني أنه لا أمل يلوح في الأفق²³

3.2.1 المبادرات الغربية بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

يجمع الغرب على منظور مشترك للحد من التسلح في منطقة الشرق الأوسط، والذي يرى أن حظر التسلح يجب أن يشمل فقط الدول العربية، وبصفة أقل إسرائيل على أن يحقق مضمون هذا الحد أو الحظر أمن إسرائيل،²⁴ حيث كانت هناك مبادرتين: الأولى أمريكية والأخرى فرنسية بعد غزو العراق للكويت باعتبارهما أعضاء دائمين في مجلس الأمن.

- مبادرة الرئيس بوش لعام 1991

- قام الرئيس الأمريكي بوش بطرح هذه المبادرة في 29 ماي 1991 عقب انتهاء حرب الخليج الثالثة بثلاثة أشهر تقريبا بهدف التعامل مع أسلحة الدمار الشامل والصواريخ أرض - أرض والأسلحة التقليدية، وقد تلخصت هذه المبادرة في العناصر التالية:
- دعوة الدول الخمس الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن إضافة إلى الدول الموردة للأسلحة في العالم إلى وضع قيود على توريد أسلحة معينة إلى دول منطقة الشرق الأوسط باستثناء ما تحتاجه للدفاع عن نفسها في حالة تعرضها لعدوان.
 - تجميد عملية حيازة وإنتاج واختبار الصواريخ أرض - أرض من جانب دول المنطقة.
 - حظر عملية إنتاج وحيازة المواد النووية التي يمكن أن تستخدم في صناعة الأسلحة النووية، والتي تشمل على البلوتونيوم واليورانيوم المخصب، مع قيام الدول التي لم تنظم إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالانضمام إليها وإخضاع منشآتها النووية للرقابة والتفتيش، والاستمرار في جهود إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية .
 - التقيد الكامل والعاجل بمعاهدة الأسلحة الكيميائية التي يتم التباحث حولها - وقت المبادرة - ومعاهدة الأسلحة البيولوجية لعام 1972.²⁵

و يتضح أن هذه المبادرة تعالج كافة جوانب التسلح، ولم تضع معيار التفرقة بين الأسلحة الدفاعية وتلك الزائدة عنها، أما بالنسبة للأسلحة النووية فالمبادرة تدعو لتجميدها لا لإزالتها وهو ما اعتبرته الدول العربية في صالح إسرائيل ويهدد أمنها. و أصدر البيت الأبيض الأمريكي بتاريخ 27 سبتمبر 1991 بيانا تفصيليا تضمن مبادرة الرئيس "بيل كلينتون" بشأن ضبط التسلح في العالم والتي لم تختلف كثيرا عن سابقتها.

وقد انتقد العديد من خبراء نزع السلاح ذلك المنطق العام الذي بنيت عليه سياسات الولايات المتحدة في مجال الحد من التسلح والذي يجسد التفوق التسليحي لإسرائيل على حساب الدول العربية وإيران.²⁶

- مبادرة الرئيس الفرنسي "ميتران" لنزع السلاح

بعد أيام معدودة من إعلان مبادرة الرئيس "بوش" أطلق الرئيس الفرنسي "ميتران" مبادرته في عام 1991، وقد تضمنت هذه المبادرة السعي إلى تحقيق الأهداف والمقترحات التالية:

- نزع السلاح النووي وتجنب الانتشار خارج الدول الخمس النووية.
- ضرورة حظر الأسلحة الكيميائية، ودعوة جميع الدول إلى الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية.
- ضرورة حظر الأسلحة البيولوجية مع أهمية إضافة بروتوكول بشأن التحقق من معاهدة الأسلحة البيولوجية.
- ضرورة توسيع نطاق العمل بنظام التحكم في تكنولوجيا الصواريخ ليشمل العالم أجمع، مع شمول هذا النظام وتطويره في شكل آلية محددة للأقمار الصناعية المدنية والعسكرية.²⁷
- تأكيد حق كل دولة في توفير الأمن المشروع مع الحرص على منع صادرات الأسلحة التقليدية من إحداث خلل في توازن القوة في المنطقة.

كما حرصت هذه المبادرة على البدء بتسوية المنازعات المختلفة في المنطقة واعتماد إجراءات إقليمية لبناء الثقة والشفافية في ظل إطار مناسب على شكل منظمة إقليمية، وأن تكون الجهود المبذولة في هذا الشأن تنو إلى إحداث توازن إقليمي استنادا إلى قرار كل دولة الذاتي والتفاوضي كخطوة في سبيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة ذات التدمير الشامل، واختتمت المبادرة أخيرا بالإشارة التي تؤكد على أهمية دور مجلس الأمن بتشجيع المحاولات الرامية إلى التوقيع على اتفاقيات إقليمية متعددة الأطراف بهدف نزع السلاح.²⁸

ولم تلق هذه المبادرة راجا سياسيا ولا قبولاً محليا من قبل دول المنطقة، بل سارعت لتوجيه النقد لها والمتمثل فيما يلي:

- لم تتضمن المبادرة حظر مماثلا على الأسلحة النووية كما هو بالنسبة للأسلحة البيولوجية والكيميائية.
- تساهم هذه المبادرة في تأكيد حق الدول الحائزة للأسلحة النووية باعتباره حق مكتسب لا تتنازل عنه.
- لم تضع المبادرة معيار لتحديد "الحد الأدنى للتسلح".
- لم تضع المبادرة آلية للتحقق والمراقبة²⁹، وهو ما يفسر على أن المبادرة جاءت لحماية أمن إسرائيل قبل كل شيء.

4.2.1 المبادرة في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية (منذ عام 1991 حتى اليوم)

ساهمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدورها في بمبادرات مختلفة مطالبة إسرائيل بضرورة التصديق على معاهدة حظر الانتشار النووي TNP، و إخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات للوكالة، و أصدرت عدة قرارات أهمها كان في سبتمبر 1991 دعت فيه إسرائيل إلى الامتثال دون إبطاء إلى قرار مجلس الأمن، وحث جميع الدول على تزويدها بالمواد والمعدات النووية وفقا لنظام الضمانات الذي تفرضه الوكالة، لكن دون أن يلقى تطبيق في الواقع بسبب عدم إلزامية قرارات الوكالة من جهة، و خضوع الوكالة للدول الممولة و خاصة الولايات المتحدة.

وفي عام 2000، طلب المؤتمر العام من المدير العام السيد محمد البرادعي عقد محفل يمكن فيه للمشاركين من الشرق الأوسط وللأطراف المعنية الأخرى التعلم من تجربة المناطق الأخرى، والعمل بالتشاور مع دول المنطقة والأطراف المعنية الأخرى على وضع جدول أعمال وتحديد طرائق من شأنها أن تكفل نجاح المحفل. وواصل المدير العام السيد البرادعي، ومن بعده، ابتداء من عام 2009، المدير العام السيد يوكيا أمانو، هذه الأنشطة الهادفة إلى عقد محفل وتقديم تقرير سنوي إلى المؤتمر العام بشأن النتائج في هذا الصدد.

وفي نوفمبر 2011، عقدت الوكالة محفلاً بشأن التجربة ذات الجدوى المحتملة فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونظر المشاركون في هذا المحفل في تجربة المناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية فيما يتعلق بإنشاء

نظم أمنية إقليمية وتحقيق نزع السلاح من خلال إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وأُرفق الموجز الصادر عن الرئيس بتقرير المدير العام حول تطبيق ضمانات الوكالة الصادر في 2012 وعقب محفل عام 2011، واصل المدير العام السيد أمانو مشاوراته بشأن التطبيق المبكر لضمانات الوكالة الشاملة على جميع الأنشطة النووية في الشرق الأوسط وشجّع على طرح ودراسة أفكار وتُهج جديدة من شأنها مساعدة الوكالة على المضي قدماً في تنفيذ ولايتها.

وقد تطور عدد ونوع اتفاقات الضمانات التي أبرمتها دول الشرق الأوسط (الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وكذلك إيران وإسرائيل) مع الوكالة. ومن بين الدول الأعضاء الأطراف في معاهدة عدم الانتشار وغير الحائزة لأسلحة نووية في المنطقة البالغ عددها 23 دولة، هنالك 21 دولة مرتبطة باتفاق ضمانات شاملة نافذ منها 10 دول مرتبطة أيضاً بروتوكول إضافي نافذ، مما يتيح للوكالة الوصول على نطاق أوسع إلى المعلومات والمواقع في كل دولة.

و على الرغم من الدعم الواسع الذي يحظى به الرأي القائل بأنه من شأن النظام العالمي لعدم الانتشار النووي أن يتعزز بشكل أكبر من خلال إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، تتواصل حالة عدم الاتفاق بين دول المنطقة فيما يتعلق بجوهر وطرائق اتفاق بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك فيما يخص الالتزامات المتعلقة بالضمانات التي تكون هذه الدول على استعداد لاتخاذها.

وفي سبتمبر 2021، اعتمد المؤتمر العام مرة أخرى قراراً أكد فيه، كما في القرارات السابقة، على الحاجة الملحة لأن تقبل جميع دول الشرق الأوسط تطبيق ضمانات الوكالة الكاملة النطاق على جميع أنشطتها النووية. ودعا القرار جميع دول المنطقة إلى أن تتخذ تدابير، بما في ذلك فيما يتعلق ببناء الثقة والتحقق، تهدف إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، ودعا أيضاً دول المنطقة إلى أن تتعاون إلى أقصى حد في تنفيذ المهام التي أسندها إليه المؤتمر العام.

ومنذ توليه منصبه في ديسمبر 2019، واصل المدير العام السيد رافائيل ماريانو غروسي، وفقاً للولاية التي أسندها إليه المؤتمر العام، التشاور والعمل مع دول منطقة الشرق الأوسط من أجل إيجاد الأرضية المشتركة اللازمة لإعداد الاتفاقات النموذجية باعتبارها خطوة ضرورية نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وقال السيد غروسي "يمثل هذا الأمر جزءاً هاماً من الولاية المسندة إلى الوكالة، وأنا أعول على تعاون جميع الأطراف المعنية".³⁰

و لا تزال الوكالة حتى اليوم تعاني من الصعوبات في منطقة الشرق الأوسط بسبب الرفض الإسرائيلي للأركان الرئيسية لعمل الوكالة وهي : مراقبة التكنولوجيا النووية و الأمان النووي و التحقق من الامتثال، مما أضعف دور الوكالة في هذا الشأن، فالوكالة الدولية للطاقة الذرية ليست مخولة لفرض قراراتها، وإنما يعود ذلك إلى مجلس الأمن الأداة الحقيقية لفرض التزامات الدول بموجب نظام حظر الانتشار النووي.

2 الخيارات المطروحة و التدابير الكفيلة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

أمام الرفض الإسرائيلي و الدعم الغربي (دول أوروبا و الولايات المتحدة) كان من الضروري طرح التساؤل عن ماهية الخيارات المتاحة أمام الدول غير النووية في المنطقة، و هي الدول العربية على الخصوص، لذا سنحاول معالجة عدد من الخيارات و مدى ملاءمتها في هذا الشأن.

1.2 الخيارات المتاحة أمام الدول العربية

يظهر انه هناك عدة خيارات متاحة أمام المفاوض العربي في منطقة الشرق الأوسط بشرط توحيد الجهود و تسخير الإمكانيات الو الخبرات السياسية و الدبلوماسية و حتى العسكرية لفرض منطقتها في المنطقة قبل فوات الأوان، و سنعرض هذه الخيارات كما يلي:

1.1.2 الخيار العسكري النووي

نادت بعض الدول العربية منذ وقت طويل إلى ضرورة إتباع النهج العسكري النووي لردع إسرائيل خاصة منذ نكسة عام 1967، و قد يمكن القول أن العراق كان الدولة الأكثر حماسا إلى هذا الخيار، بعد أن قام الرئيس المصري أنور السادات بالتخلي عن خيار القنبلة النووية، و بأقل درجة من العراق كانت ليبيا هي الأخرى تحاول الحصول على القنبلة النووية.³¹

• البرنامج النووي العراقي:

استند العراق على طاقاته البشرية المؤهلة و استقطاب الكفاءات العلمية خاصة من الدول العربية على غرار العالم المصري الشهير "يحي المشد"، بالإضافة إلى توفير الأموال من البترول والمواد الأولية و استيراد الخبرات العلمية الأجنبية و المعدات بما فيها مفاعلات نووية جاهزة، حيث كانت البداية منذ عام 1972 محتشمة، و بلغت مرحلة فعلية منذ 1975-1981، وتنوعت الشراكة العراقية مع كل من إيطاليا، ألمانيا الغربية، الاتحاد السوفياتي، و الولايات المتحدة، بلجيكا، و فرنسا التي زودته بمفاعل "أوزيراك"، غير أن نشاط العراق تعرض لمضايقات عديدة كان أهمها الهجوم الإسرائيلي على مفاعل "أوزيراك" الذي دمر عن آخره، إلا أن العراق أعاد بناءه و استمر في العمل و التطور إلى غاية حرب الخليج، أين أصدر مجلس الأمن القرار 687(1991) القسم (ج) الذي تناول نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية (النووية و البيولوجية و الكيميائية و القذائف التي يزيد مداها عن 150 كلم)، و أنشأ لهذا الغرض ما يسمى (UNSCOM)³² و هي اللجنة المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، و التي أتلقت كل المنشآت النووية العراقية حتى عام 1998، أين قامت حينها الولايات المتحدة وبريطانيا بقصف العراق بشدة³³، ثم شكل مجلس الأمن من جديد لجنة (UNMOVIC) لإكمال المهمة، و بعد صراع العراق مع فرق التفتيش أصرت الولايات المتحدة على احتلال العراق في مارس 2003³⁴ و بذلك بدا واضحا أن الخيار النووي له نتائج وخيمة.

• البرنامج النووي الليبي:

اهتمت ليبيا هي الأخرى بهذا المجال، و أبرمت العديد من الاتفاقيات مع كل من فرنسا، ألمانيا، الهند، الأرجنتين، السويد، و البرازيل، كما قامت باقتناء مفاعلين من الاتحاد السوفياتي عام 1976، و آخر عام 1986 غير أن الضغوط الأمريكية حالت دون ذلك خصوصا و أن ليبيا تفتقر للموارد البشرية المؤهلة، و هو العامل الأساسي لإنشاء برنامج نووي مستقل، و على إثر الدعم المالي الذي قدمته ليبيا للبرنامج النووي الباكستاني حاولت ليبيا استيراد سلاح نووي جاهز سرا من باكستان، لكن سرعان ما أكتشف ذلك المخطط و تمت مصادرة قطع من جهاز طرد مركزي كانت موجودة على متن سفينة مسجلة في ألمانيا، ولما تزامن ذلك مع احتلال العراق سارعت الحكومة الليبية إلى الإعلان عن تخليها عن برنامجها النووي معلنة بذلك عن فشل مساعيها، و بالتالي فشل معه الخيار العسكري النووي في ظل الظروف الدولية الراهنة.

• الخيار العسكري بأسلحة غير تقليدية أخرى

يذهب العديد من الاستراتيجيين العرب إلى ترجيح موقف عسكري صارم تجاه النووي الإسرائيلي، يهدف إلى اكتساب أسلحة غير تقليدية لاسيما الصواريخ الباليستية³⁵— كما يرى البعض العودة إلى تطوير أسلحة بيولوجية و كيميائية- كمدخل لتحقيق أدنى ردع متبادل، فضلا عن ذلك يجب مواصلة تحديث الأسلحة التقليدية ذات القدرات التدميرية العالية، بالخصوص لدى دول الطوق كمصر و سوريا، نظرا لمزايا هذه الأسلحة كسهولة تصنيعها أو تطويرها و تكلفتها القليلة و مرونة استخدامها، لكن هذا الخيار يتطلب إرادة سياسية عربية موحدة و بخاصة تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك في إطار جامعة الدول العربية، و المشكل الحقيقي اليوم هو التنافر العربي و غياب التنسيق في السياسات الأمنية العربية، لذا يمكن أن يلعب هذا الخيار دورا مهما مع تفعيل العمل الدبلوماسي للضغط على إسرائيل لكن كما سبق و أشرنا لابد من العمل ككتلة واحدة عربية.

2.1.2 الخيار الدبلوماسي

يتضمن هذا الخيار تكثيف النشاط السياسي، واستغلال التطورات الإقليمية في المسألة النووية، و بخاصة الملف الإيراني بهدف الضغط على إسرائيل و مواصلة المطالب بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، و مطالبة إسرائيل بالتصديق على معاهدة حظر الانتشار TNP، و التركيز على إخضاع منشآتها النووية للرقابة الدولية ونظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على اعتبار أن الدول العربية انضمت معظمها إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام 1972 و اتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام 1993، و بالتالي لا نرى ضرورة الدعوة إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بقدر ما تكون خالية من الأسلحة النووية، و تحديد المطالب في المحافل الدولية لاسيما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أو في مؤتمر نزع السلاح، أو أثناء مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الانتشار، ومطالبة مجلس الأمن بتنفيذ قراراته التي سبق و اتخذها لاسيما القرار 687(1991) القسم (ج) الفقرة 14 التي تناولت إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، و يبدو لنا أن هذا الخيار ضروري لكنه يحتاج إلى وسائل ضغط مكتملة له.

3.1.2 خيار الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي

يعترف القانون الدولي عموما بحق الانسحاب، كما قد نصت المعاهدات الدولية المتعلقة بنزع السلاح، على حق الانسحاب من المعاهدات متى كانت مصالحها العليا قد تعرضت للخطر، وهو الحق الذي كرسته معاهدة حظر الانتشار النووي لعام 1968 في المادة العاشرة، ويرى عدد من الخبراء العرب أن استمرار إسرائيل في سياسة التهديد باستخدام السلاح النووي و العدوان، على غرار عدوانها لعام 1967، و العدوان على العراق عام 1981، و العدوان على المفاعل النووي السوري عام 2008 و التهديد بقصف المنشآت النووية الإيرانية و الانتهاكات المتكررة لأجواء جيرانها، كلها مصوغات (ظروف استثنائية أو مبرر قانوني بمفهوم المادة 18 من النظام الأساسي للوكالة، و المادة 10 من معاهدة حظر الانتشار النووي) و مبررات تدعو إلى الانسحاب ليس فقط من معاهدة حظر الانتشار النووي و إنما من اتفاقيات نزع الأسلحة الكيميائية و البيولوجية أيضا.

غير أننا نعتقد أن هذا الخيار حق للدول العربية خالص- وفقا للقانون الدولي- في ظل السياسة الإسرائيلية، غير أنه من الناحية العملية يتطلب إرادة سياسية قوية من الدول العربية كافة حتى يعد وسيلة ضغط هامة يمكن ممارستها ليس فقط في مواجهة إسرائيل، و إنما أيضا في مواجهة كافة التدخلات الغربية و الضغوط الأجنبية في المنطقة، و لاسيما مجلس الأمن الذي يمارس ازدواجية المعايير في التعامل لصالح إسرائيل، وفقا للسياسة الأمريكية المنتهجة في مجال التسلح عموما³⁶، إلا أننا نؤكد و على أن استعمل هذا الحق

من طرف دولة ما منفردة سيكون خطأ تاريخيا قاتلا أكثر من ذلك الذي تعرض له العراق، لذا لا يبدو أن خيار الانسحاب مطروحا للنقاش في ظل الظروف العربية الحالية، و لربما يصبح ممكنا مستقبلا في ظل معطيات جديدة.

4.1.2 خيار التحكم في التكنولوجيا النووية السلمية

توجد في الوقت الحالي العديد من الدول التي تتحكم في التكنولوجيا النووية السلمية و لها مفاعلات نووية لأغراض سلمية، و تسمى عادة "الدول النووية غير المالكة للأسلحة النووية" على غرار كل من: هولندا، اليابان، ألمانيا، و إيطاليا، أضف إلى ذلك كل من: الأرجنتين و البرازيل و إفريقيا الجنوبية بعد تخليها عن برامج التسليح النووي، فمن الملاحظ أن هذه الدول لا تملك أسلحة نووية، ليس لأنها غير قادرة على تصنيعها بل لأنها اختارت عن طوعية عدم تصنيعها، لأنها لا ترى ضرورة لذلك، و من هنا طرح خيار جديد ألا وهو التحكم في التكنولوجيا النووية عوضا عن السعي لصنع السلاح النووي، و لا يمكن أن نؤكد أن هذا الخيار هو المسعى الإيراني من خلال عملية تخصيب اليورانيوم في منشآتها النووية في ظل تضخيم الغرب للقدرات النووية الإيرانية، غير أنه أصبح على ما يبدو هو الراجح اليوم، و ذلك لما تدره الطاقة النووية من أرباح كبيرة عوضا عن مصادر الطاقة التقليدية (البترو و الغاز)، و في مجال الصحة و الزراعة، أما من الناحية الأمنية لا يمكن لدولة تهديد دولة أخرى تتحكم في التقنية النووية مثل الأرجنتين أو جنوب إفريقيا مثلا.

و عليه نرى أن هذا الخيار آمن و فعال، إلا أنه يتطلب إرادة قوية بتمويل البرامج، وتكوين الكفاءات الفنية المتخصصة وحمايتها من الاغتيالات، و تجنب التسرع إلى التسليح النووي لأن الدولة التي تملك كفاءات مؤهلة و تحسن استغلالها هي الدولة الأقوى دوما، خاصة و أن الاستخدام السلمي للطاقة النووية حق مكفول بموجب المادة الرابعة من معاهدة حظر الانتشار النووي نفسها.³⁷

2.2 التدابير الكفيلة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

تبين وجود اتفاق عريض على إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية بصفة خاصة، غير أن المشكلة هي كيفية إيجاد الظروف التي يصبح فيها إنشاء تلك المنطقة تصورا واقعا، والسؤال هو: كيف يمكن تحقيق ذلك ؟.. وعموما فإن الرد على هذا السؤال واضح: إذ لا بد من تفهم مخاوف الأطراف المختلفة ومعالجة هذه المخاوف، فكل الأطراف تؤكد أنه ليست لديها نيات عدوانية وهي جميعها تخشى أن تصبح هي نفسها ضحية عدوان بما في ذلك إسرائيل، لذا وجب العمل على بناء الثقة على جميع الجوانب لاسيما الجوانب التالية:

1.2.2 - بناء الثقة في الميدان النووي بين الأطراف المعنية

إن المخاطر الحقيقية التي تهدد منطقة الشرق الأوسط تكمن أساسا في وجود السلاح النووي، وبما أنه ليس من المعقول حيازة طرف ما لهذا السلاح في مواجهة باقي الأطراف فإنه يتعين أولا وقبل كل شيء الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية،³⁸ و إخضاع جميع المرافق النووية للضمانات التي تفرضها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهذا من الناحية العملية ينطبق على إسرائيل.

ومن جهة أخرى وبالنسبة للدول الأطراف في معاهدة منع الانتشار فإن إعلان هذه الدول من جانب واحد عن أنشطتها في الميدان النووي سيريز التزامها بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ، ويتعين عليها كذلك إكمال الاتفاقيات المتعلقة بالضمانات من خلال بيان بسيط بالأنشطة النووية التي لا تشملها الضمانات كتخصير اليورانيوم أو تخزين الماء الثقيل أو أية مرافق بحوث قادرة على تداول المواد الانشطارية.³⁹

ويمكن هنا بناء الثقة في هذه الإعلانات عن طريق نظام تفتيش غير رسمي من خلال توجيه الدعوة إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية كي يرسل ممثلين للمعانة، وهو ما يسهم في تبديد الشكوك كخطوة لبناء الثقة في سبيل إبرام معاهدة في هذا الشأن لإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية على غرار مناطق أخرى سبق الإشارة إليها، وفيما يتعلق بباقي أسلحة الدمار الشامل الأخرى وهي الأسلحة البيولوجية والكيميائية⁴⁰، فإنه يتعين أن ينظر إليها بالتزامن مع الأسلحة النووية لأن الدول العربية تنظر إليها كأها رادع أمام التهديد النووي الإسرائيلي.⁴¹

2.2.2- الضمانات التي يمكن أن تقدمها الدول الكبرى

اتضح منذ زمن بعيد أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية أو من جميع أسلحة الدمار الشامل لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت دول المنطقة ترغب في ذلك، كما اتضح دور و مساهمة الدول الكبرى في التشجيع من خلال الضمانات الأمنية، التي ينظر إليها عادة على أنها تنقسم إلى قسمين: الضمانات السلبية أو الالتزامات بالامتناع عن القيام بعمل معين، والضمانات الإيجابية وهي تعهدات بأن تتخذ الحكومة الضامنة تدابير محددة في ظروف معينة.⁴²

وجرى التفاوض في مؤتمر نزع السلاح بجنيف بشأن الضمانات الأمنية السلبية المنسقة التي تتجاوز الالتزامات الانفرادية القائمة، لذا كان يتعين أن تكون هناك ضمانات جديدة تصاغ خصيصاً لمنطقة الشرق الأوسط تتمثل في التعهد بعدم التهديد أو الهجوم بالأسلحة النووية، إضافة إلى التعهد بعدم وضع أسلحة نووية في المنطقة خصوصاً مع عدم وجود أي سبب يدعوها لفعل ذلك، وهذا ما يمكن أن يكون حافزاً قوياً على استمرار الجهود الإقليمية ويساعد على إدامة الضغوط على أي طرف يريد الخروج على الإجماع الحالي بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

أما بالنسبة للضمانات الإيجابية، فهي بطبيعتها أشد صعوبة من الضمانات السلبية فهي تشمل التزامات بمساعدة الدولة التي تكون في خطر في ظروف لا يمكن تحديدها أو التنبؤ بها بشكل جدي، أما الوعود بتقديم معونة إنسانية فليست مشكلة وهذه المعونة يجب توقعها من المجتمع العالمي وليس من الدول النووية فقط، ولكن بتصاعد الإجراءات مروراً بالدعم الدبلوماسي إلى المساعدة العسكرية تتزايد الصعوبات، وفضلاً عن ذلك فإن الضمانات الإيجابية تتسم بالفائدة المشوبة بالغموض من وجهة نظر الدول التي تتلقاها فمثل هذه الدولة قد تتخوف من إمكانية تعرض استقلالها السيادي للخطر، إذا رأت الدولة الخارجية أن ضماناتها تعطى بعض الحق في الضغط على الدولة المتلقية لها، على أن هذا التخوف لا يبدية كثير من المسؤولين في الشرق الأوسط، وإجمالاً فالضمانات الإيجابية يبدو أنها مرغوب فيها بشدة ولا تدعو إلى الخوف.⁴³

خاتمة

تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق التي تثار فيها المسألة انتشار الأسلحة النووية بين الحين والآخر، وذلك لأهميتها سياسياً واقتصادياً وجغرافياً في المدرك الاستراتيجي للقوى الكبرى.

يبدو جلياً من خلال ما سبق أن الإرادة السياسية للدول غير متوفرة على الرغم من المبادرات المطروحة للنقاش وذلك بسبب المخاوف المتبادلة، فلا من مصلحة إسرائيل الدخول في حروب مع الدول المحيطة بها، كما أنه ليس من مصلحة العرب الإبقاء على سباق التسلح لأنها الخاسر الأكبر، وإسرائيل لديها دعم قوي من طرف الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة، كما أنها تمكنت من بناء قاعدة صناعية حربية ثقيلة مع ترسانة نووية لا يستهان بها هذا في ظل غياب إستراتيجية عربية دفاعية موحدة وفاتورة تسليح لا تزال ترهق المواطن العربي.

أما بالنسبة للضمانات التي يمكن أن يقدمها المجتمع الدولي فقد سبق وأن أصدر مجلس الأمن قراره رقم 255 (1968) الذي تضمن ضمانات إيجابية، بتقديم مساعدات لأي بلد غير نووي يتعرض لهجوم بالأسلحة النووية، أو يتعرض للتهديد باستعمال هذه الأسلحة، غير أنه يعتبر في نظر حكومات المنطقة من دون استثناء، قراراً محدوداً بدرجة لا تفي بالمطلوب، ومع ذلك فلا يوجد توافق في الآراء حول الكيفية التي ينبغي أو يمكن بها تقويته بشكل محدد فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، والملاحظ أن هذا القرار شكلي جاء بمناسبة إبرام معاهدة حظر الانتشار لعام 1968، وهو بذلك صيغة شكلية لطمأنة الدول غير النووية، و الحقيقة أنه لم يوضع حتى اليوم موضع التنفيذ، وربما لا يكون قابلاً للتحقيق مستقبلاً لذا يتطلب الأمر إرادة صادقة وقوية لأن الأمر يتعلق بأسلحة دمار شامل وبالتالي الفناء البشري.

قائمة الهوامش

¹ Les zones exemptes d'armes nucléaires permettent non seulement d' éviter la prolifération nucléaires au niveau régional mais favorisent le désarmement nucléaire au niveau mondial », voir : Michael Hamel-Green, Les initiatives régionales pour un monde sans armes nucléaires, Forum de Désarmement, UNIDIR, 2/2011, p : 4.

² عمر بن عبد الله بن سعيد البلوشي، مشروع أسلحة الدمار الشامل وفقاً لقواعد القانون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2007، ص 137.

³ بطرس بطرس غالي، " أزمة الخليج وقضايا ما بعد الأزمة"، مجلة سياسية دولية، العدد 105، لعام 1991، ص: 4-11.

⁴ - عبد المنعم سعيد ومحمد قدرى سعيد " ضبط التسليح جنوب البحر الأبيض المتوسط" مجلة السياسة الدولية، العدد 109 لعام 1992، ص: 30-47.

⁵ ممدوح حامد عطية، أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بين الشك واليقين، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، مصر، 2004، ص: 25.

⁶ المرجع نفسه، ص: 26.

⁷ عمر بن عبد الله بن سعيد البلوشي، المرجع السابق، ص 142.

⁸ هناك إشارة إلى وجوب ضم كل من قبرص و مالطا وجيبوتي انظر في هذا الموضوع: مجد الدين بركات، نزع السلاح و حظر انتشار الأسلحة النووية، في كتاب (مدخل للقانون الدولي الإنساني و الرقابة الدولية على استخدام الأسلحة)، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 1999، ص: 790.

⁹ عمر بن عبد الله بن سعيد البلوشي، المرجع السابق، ص: 142.

¹⁰ طه المجذوب، "الحد من التسليح والسلام الشامل (نظرة مستقبلية)"، مجلة السياسة الدولية، العدد 109، لعام 1992، ص 248.

¹¹ تمت المناقشة هذا المشروع في دورة انعقاد جامعة الدول العربية رقم 103 في عام 1995.

¹² بما أن تركيا عضو في الحلف الأطلسي يرجح أنها تحوز أسلحة نووية حتى ولو لم تمتلكها.

¹³ Nabil Fahmy Patricia Lewis, Eléments possibles d'un traité sur une zone exempte d'armes nucléaires au Moyen-Orient, Forum Désarmement, (Les zones exemptes d'armes nucléaires), UNIDIR, 2/2011, p : 46.

¹⁴ Georges Fisher, « La zone dénucléarisée du pacifique sud », A.F.D.I., 1985, pp : 28-30.

¹⁵ عمرو رضا بيومي، "نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية (دراسة في الآثار القانونية والسياسية والإستراتيجية لحرب الخليج الثانية)"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص 660.

¹⁶ عمرو رضا بيومي، المرجع السابق، ص: 661.

¹⁷ المرجع نفسه، ص: 661.

¹⁸ عبد المنعم سعيد ومحمد قدرى سعيد، المرجع السابق، ص 32.

¹⁹ عمرو رضا بيومي، المرجع السابق، ص: 663.

²⁰ عمرو رضا بيومي، المرجع نفسه، ص: 663.

²¹ يرى المحللون أن إسرائيل تناور بالمطالبة بمعاهدات سلام وهي صاحبة الاختصاص في الاستثمار بأزمات الدول العربية لاسيما أثناء حرب الخليج، وتستغل التباعد العربي الإيراني، وليست لها نية التخلي عن أسلحتها النووية مع ظهور بوادر إيرانية وليبية للحصول على هذا السلاح.

²² Abdelwahab Biad, "L'armement nucléaire israélien - un tabou-", A F R I, 2005, p 721.

²³ ibid , p 721.

²⁴ مراد إبراهيم الدسوقي، "قضايا الحد من التسلح في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 109، لسنة 1992، ص 238.

²⁵ محمد عبد السلام، "سياسة الضبط الدولي لتسلح الشرق الأوسط" مجلة السياسة الدولية، العدد 109، لسنة 1992، ص: 344.

²⁶ عمرو رضا بيومي، المرجع السابق، ص: 690.

²⁷ عمرو رضا بيومي، مخاطر أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية على الأمن القومي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص: 179.

²⁸ المرجع نفسه، ص 180.

²⁹ عمرو رضا بيومي، نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، المرجع السابق، ص 687.

<https://www.iaea.org/ar/bulletin/lwikala-wainsha-mintaga-khalya-min-lasliha-lhawawya-fy>³⁰

³¹ غازي رابعية، الخيار النووي في الصراع العربي الإسرائيلي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية، العدد 3، سنة 1987، ص: 701.

³² Ruxendera Popa, "La mission de désarmement de l'ONU en Irak.", (Bilan d'une expérience sans précédent) Pedone Paris, 2005, p 96.

³³ Jean Marc Thouvenin, " le jour le plus triste pour les Nations Unies :Les frappes anglo américaines de décembre sur l'Iraq", A.F.D.I, 1998, pp :209-237.

³⁴ Mary Ellen O'connell, « La doctrine American et l'intervention en Iraq », AFDI, 2003, p :3

³⁵ Michael Vannoni et Kent Biringer, Les accords concernant le contrôle des missiles :les principes de la surveillance et de la vérification, Forum de Désarmement, UNIDIR, 1/2007, pp :33-45.

³⁶ Voir: Grégory Bouterin, La politique américaine : facteur de relance de la course aux armement ?, in (Les Nation Unies face aux armes de destruction massive), Colloque de 5et6 décembre 2003 Organisé par le centre d'études politiques d'Aix-Provence, (sou dir) Rostane Mahdi, Pedone, Paris, p p : 19-59.

³⁷ Tiphaine de Champchesnel, Les usages pacifiques de l'Energie nucléaire au cœur du TNP, A F R I, 2007, p 691.

³⁸ اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل (WMDC)، أسلحة الرعب (إخلاء العالم من الأسلحة النووية و البيولوجية و الكيميائية)، تعريب و نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 94.

³⁹ ممدوح حامد عطية، المرجع السابق، ص: 128.

⁴⁰ تعتبر الأسلحة الكيميائية خاصة بمثابة القنبلة النووية بالنسبة للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية.

⁴¹ محمد عبد السلام، المرجع السابق، ص: 246.

⁴² ممدوح حامد عطية، المرجع السابق، ص: 128.

⁴³ ممدوح حامد عطية، المرجع نفسه، ص: 133.